تمويل مشاريع الشباب الصغيرة.. بيع علني للأحلام

برغم قصص النجاح الكبيرة التي تمخضت عن المشاريع الصغيرة إلا أن الكثير من الفقراء من أصحاب الأفكار الجيدة يقفون اليوم أمام بنوك ومؤسسات التمويل أملاً في الحصول على قروض صغيرة يبدأون بها حياتهم، ولكن ذلك لا يجدي نفعاً للبعض أمام الضمانات والفوائد الباهظة التي تطلب منهم، ومع أن ذلك من حق المؤسسة أو البنك الذي يتم طلب القرض منه إلا أن هناك الكثيرين لا يمتلكون هذه الضمانات، فما هي الحلول البديلة والممكنة التي يمكن أن تسهم في تبني هذه المؤسسات لمشاريع صغيرة تساهم في التقليل من نسبة البطالة؟

تحقيق/ أمل عبده الجندي

أمين قاسم 27عاماً حاول اللجوء إلى أحد بنوك تمويل المشاريع الصغيرة ولكن افتقاره للضمانة التي يطلبها البنك جعله يقف حائراً أمام أفكاره التي بإمكانها أن تنتشله من بؤرة الفقر لعدم قدرته على الإيفاء ببعض الشروط الواجب توافرها لحصوله على القرض.

وكذلك محمد مثنى ناصر الذي لم يستطع إحضار ضمانة مالية للبنك يقول: ثمة مصاعب تواجهنا أثناء محاولتنا الحصول على قرض نبدأ به مشروعاً صغيراً يدر علينا دخلاً نعتاش من ورائه كالضمانة التي من غير الممكن أن نستطيع توفيرها بسهولة إضافة إلى الفائدة التي تتعدى 25% من قيمة القرض.

وفي المقابل فإن هناك من استطاع الحصول على الضمانات وبدأ مشروعه الخاص بمبلغ 60 ألف ريال، يقول هيثم قائد: عملت جاهداً في كثير من الأعمال لكن لم يكن بمقدوري أن أفتح بيتاً وأتزوج إلا بعد أن اقترضت مبلغ (60.000) ريال، اشتريت بها بعض العطور التقليدية وبدأت أبيعها أمام المطاعم وهكذا حتى وصلت إلى فتح محل للعطور وتزوجت وأصبحت لدي عائلة وأنا أنصح أي شاب ألا يجعل الضمانات حجر عثرة أمام فكرته القوية.

البيئة غير المناسبة

وتوضح شادية الحبيشي -المدير التنفيذي لجمعية الأسرة الاجتماعية للتنمية- أن الجمعية بدأت بمشروع أنشطة التمكين الاقتصادية للشباب، وكانت هناك العديد من البرامج والأنشطة قامت بها الجمعية كالدورات التدريبية والتأهيل في ما يخص الجانب الاقتصادي لكلا الجنسين ولكن هناك عائقاً أمام الشباب من ناحية البيئة لإقامة المشاريع الصغيرة .. تقول: لاحظنا من خلال اللقاءات التي تمت مع الشباب ومؤسسات التمويل الأصغر وصناع القرار وأصحاب المنشآت أن هناك مشكلة في ما يخص البيئة المواتية لتنفيذ المشاريع الصغيرة.

وأشارت إلى أنه تم مسح ميداني لـ 200 شاب وشابة لمعرفة توجهاتهم للأنشطة والمشاريع التي يُفكر فيها الشباب وخلصنا إلى 60 استمارة فقط كانت مشاريع منطقية وعقلانية يمكن للشباب تنفيذها، وعملت الجمعية على تدريب هؤلاء الشباب حول كتابة المشاريع وإدارتها وكيفية التسويق للمشروع وإدارتــه، وتم عمل دليل إرشــادي في ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة للشباب على اعتبار أن هذا الدليل يعتبر بداية الطريق لإقامة مشاريعهم الصغيرة الهادفة.

فكرة المشروع

وحول القوانين السائدة تقول: هناك مشكلة في ما يخص جانب القوانين المتعلقة بمؤسسات التمويل الأصغر تعكس أن المؤسسات لم تقم بمهامها بالشكل الأفضل وأنه لابد أن تكون هناك رؤية ورسالة واضحة في الآلية التي يتم من خلالها دعم الشباب بمشاريعهم الصغيرة من حيث الوحدة الخاصة بالإرشاد، والدعم الفني للمشاريع الصغيرة الشبابية على اعتبار أن تلك الوحدة تقدم استشارات للشباب من بداية الفكرة وكيف يمكن لهذه الوحدة أن تساعد الشباب على أن يخرجوا بفكرة مشروع وما هو المشروع المناسب وكيفية الحصول على التمويل وما هي احتياجات السوق.

وأكدت أنه سيتم خلال المرحلة القادمة تدشين حملة بهدف توفير البيئة المناسبة والمواتية لإقامة ودعم المشاريع الصغيرة للشباب من كل القطاعات المختلفة، سواء كانت منظمات أو قطاعات خاصة أو حكومية وكذلك شبابية وشخصيات اجتماعية وسياسية بهدف إيجاد نوع من الشراكة مع جميع الجهات لأن الموضوع مهم.

مصدر للعملة الصعبة

ومن جانبه أوضح الدكتور/ صلاح المقطري -أستاذ السياسة والاقتصاد بجامعة صنعاء- أن المشروعات الصغيرة من المشروعات المكثفة للعمل وهي ذات أموال متواضعة وفنون إنتاجية بسيطة كما أنها تحد من الهجرة وتستخدم تكنولوجيا للموارد المحلية لذلك فهي المناسبة والملائمة لاقتصاديات الدول النامية قبل أن تكون مناسبة للدول المتقدمة لأنها تعمل على امتصاص البطالة ومكافحة الفقر وكذلك إعادة توزيع الدخل وتلبية الكثير من الاحتياجات الأساسية.

وأكد المقطري أن مشروعات الشباب الصغيرة أصبحت تحتل جزءًا كبيراً من اقتصاديات هذه الدول على المستوى العالمي وتساهم بحوالي 45% من الاقتصاد العالمي، كما أنها تساهم بحوالي 60% من الاقتصاد المحلي وما يقارب 30% من صادرات هذه الدول، أي أنها لا تقتصر فقط على مسألة استغلال الموارد المحلية، ولكن أيضاً على مسألة تصدير هذه الموارد إلى الخارج لتصبح مصدراً للعملة الصعبة.

لذا نتمنى التفاعل من الجهات المعنية الحكومية والمنظمات والقطاعات الخاصة بأن يتم دعم مثل هذه الأنشطة خاصة وأن نسبة البطالة في ارتفاع متزايد.

خطط مستقبلية

وعن الواقع الراهن للمشاريع الصغيرة في اليمن يشير أسامة الشامي رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة في الصندوق الاجتماعي للتنمية قائلاً: لدينا 12 برنامجاً ومؤسسة وبنك تمويل أصغر يخدمون أكثر من 82 ألف مقترض، وقروض تراكمية تتجاوز 527 ألف قرض وصلت قيمة محفظتها في الميدان إلى نحو خمسة مليارات و800 مليون ريال. وأضاف: لقد استطاعت الوحدة من خلال مؤسسات وبرامج وبنوك التمويل الأصغر تحقيق الكثير من الخطط بدءًا من الوصول إلى 50 ألف عميل وتجاوز ذلك ثم التخطيط لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر نفسها، ونسعى حالياً للوصول إلى 100 ألف عميل بحلول العام 2015م.

وتابع: الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يمنح قروضاً مباشرة للعملاء وإنما يكمن دوره بالقيام بدعم إنشاء برامج ومؤسسات التمويل التي تقوم بتقديم القروض ويقوم الصندوق بإقراض مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر بفائدة مدعومة لا تتجاوز 10% بينما تقترض هذه المؤسسات والبنوك عملاءها بفائدة تتراوح بين 15-18%.

قصور قانوني

خليل المخلافي مسئول البحوث والتطوير بشبكة اليمن للتمويل الأصغر يشير إلى أن التمويل الأصغر يقع في مشكلات منها التدخل الحكومي وهو ضعيف جداً في اليمن .. وقال: يوجد قانون للتمويل الأصغر ولكنه قانون مقتصر على البنوك ويفتقد لكثير من الأشياء المهمة التي بدورها يجب أن تراعي المؤسسات العاملة في التمويل الأصغر غير البنوك لأن هناك مؤسسات كثيرة غير البنوك كونه لا يوجد سوى ثلاثة بنوك فقط تعمل في التمويل الأصغر ودون ذلك مؤسسات، ولا توجد بها مظلة قانونية أو إطار تعمل تحته بشكل مالي، كونها لا تتبع البنك المركزي، وإنما تعمل بحكم التصريح لها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مضيفاً أن هذه المؤسسات تحتاج إلى بيئة قانونية يتم الإشراف عليها ومراقبتها حتى لا يتضرر العميل أو المؤسسة لعدم قدرتها على إدارة أموال الناس فتصبح في مشكلة، وقال: صحيح أن الصندوق الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في الإشراف على هذه المؤسسات لكنه يبقى داعماً ليس أكثر كونه جهة مشرفة رسمياً على هذه المؤسسات.

مختصون: مؤسسات التمويل الأصغر تعمل في حل من رقابة البنك المركزي .. وهذه المشكلة

نموبطيء

ومن المشاكل الكبيرة التي تواجه التمويل الأصغر في اليمن هو عدم الإبداع في تنوع المنتجات مما يؤدي بالعميل إلى النفور، رغم أن الدراسات تقول إن هناك احتياجات لأكثر من مليون تمويل في اليمن، بينما المتواجد حالياً هو فقط 82 ألف تمويل نشط، مقارنة بالعام 2009م حيث كان نمو السوق حينها 30 ألف تمويل، لكن هذا النمو لا يزال بطيئاً في دولة تتكون من 25 مليون نسمة، ولذا فإن هذا النمو ما زال بطيئاً للغاية وينقصه التدخل الحكومي الجاد والقوي مقارنة بالأفكار وبالمشاريع الموجودة لدى الناس والإبداعات والمهارات.

دور البنك المركزي

ومضى المخلافي يقول: لابد أن يكون للبنك المركزي دور فلا يمكنه أن يتجاهل أو يتنصل عن دوره في قضية الإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر لأن هذا الأمر لا يعتبر استراتيجياً، ربما في الوقت الحالي ليس بمقدوره لكن لابد أن يكون له إستراتيجية للاستقطاب والإشراف على جميع مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها مؤسسات مالية ونحن لا نطالب البنك المركزي بتجربة فريدة بل إن ذلك ما يحدث في كثير من دول العالم.

تخفيض النسبة

ويضيف المخلافي: برغم معوقات التعامل المالي الذي يحتاج إلى قوة وإلى ضمانات إلا أننا كمؤسسة نأخذ إدخارات الناس ونقرضها وهذا يُلزمنا بضرورة إعادتها، لذا لا يوجد مجال للتراخي كون الإسلام يحفظ حقوق الآخرين، وبالتالي لا نستغرب أن المؤسسات تفرض ضمانات كونها أمراً منطقياً وطبيعياً لحفظ حقوق الناس، وبرغم هذه المعوقات إلا أن هناك الكثير من قصص النجاح التي حققت تقدماً كبيراً في حياتها من خلال هذه المشاريع.

وما يخص النسبة ثمة توجيهات جديدة لمؤسسات التمويل الأصغر بأن يتم تخفيضها وقد بدأت بعض المؤسسات بالفعل بتخفيض النسبة إلى 12 وبعضهم إلى 18% بدل أن كانت 25%.